

مركز رأس الخيمة الدولي ودائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة يمنحان الفرصة للشركات الدولية لتوسعة نطاق أنشطتها محلياً

رأس الخيمة، 23 أغسطس 2021: أعلن مركز رأس الخيمة الدولي والذي يعد سلطة تسجيل الشركات الدولية بإمارة رأس الخيمة عن توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية المعنية بإصدار رخص الشركات المحلية في إمارة رأس الخيمة. تهدف المذكرة إلى فتح المجال أمام المستثمرين من أصحاب الشركات الدولية لتوسيع نطاق أنشطتهم التجارية ومزاولتها داخل الإمارة عن طريق تأسيس شركات تابعة مُرخصة من قبل دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة.

وقّع المذكرة الدكتور سمير الأنصاري، الرئيس التنفيذي لمركز رأس الخيمة الدولي والدكتور عبدالرحمن الشايب النقي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة، وشهد التوقيع الشيخ محمد بن حميد القاسمي، رئيس مجلس إدارة مركز رأس الخيمة الدولي والشيخ محمد بن كايد القاسمي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة. ويأتي التعاون بين الجهتين في سياق السماح للشركات المُسجلة في مركز رأس الخيمة الدولي من تأسيس شركات تابعة مُرخصة من قبل دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة من أجل مزاولة أنشطتها التجارية داخل الإمارة والاستفادة من مزايا الشركات الدولية والمحلية، حيث يمكن لأصحاب تلك الشركات الاستفادة من الإعفاءات الضريبية على دخل الأفراد والشركات وسهولة حركة رؤوس الأموال وتحصيل الأرباح والرسوم الجمركية المُخفّضة ورفع القيود على العملات. بالإضافة إلى ذلك، ستتوفر لأصحاب تلك الشركات خيارات المساحات المكتبية وإمكانية فتح حسابات بنكية مؤسسية وحرية التجارة والاستثمار العالمي وأهلية الحصول على تأشيرات إقامة للمستثمرين والموظفين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن جهته أبدى الشيخ محمد بن كايد القاسمي تفاؤله بالتعاون الذي جمع بين الدائرة ومركز رأس الخيمة الدولي، لتحقيق تطلعات ورؤية إمارة رأس الخيمة الاستراتيجية في جعل أرض الإمارة خصبة وجاذبة للاستثمارات والتسهيل على المستثمرين إدارة مشاريعهم بنجاح وحيوية بعدد من المنح والمزايا التي تقدمها الدائرة لهم.

وبهذه المناسبة أكد الشيخ محمد بن حميد القاسمي على أهمية هذه الشراكة بين المركز ودائرة التنمية الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة بما يعود بالمنفعة في تعزيز تنافسية الإمارة وقدرتها على جذب المستثمرين من شتى أنحاء العالم للاستفادة من الفرص المتاحة والبنية التحتية المتطورة والحلول المبتكرة التي تدعم الأعمال في مسيرتها نحو التميّز.



RAK INTERNATIONAL
CORPORATE CENTRE

كما صرح الدكتور النقبي بأن هذه الاتفاقية تأتي تتويجاً لجهود الشراكة بين الجهتين في تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومنح المستثمرين المسجلين في مركز رأس الخيمة الدولي من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية في الإمارة بسهولة والتمتع بالمزايا التي ستقدمها الدائرة لهم، بما يعزز من تحفيز القطاع الاقتصادي في الإمارة.

وأوضح الدكتور الأنصاري أن توقيع هذه مذكرة يُمثل علامة فارقة تفتح آفاق التعاون لدعم العملاء من أجل تلبية كافة متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية. وأعرب عن أمله باستفادة الشركات من الفرص المتوفرة والمزايا المُقدمة بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة لتوسيع نطاق أعمالها داخل إمارة رأس الخيمة.

يأتي إبرام مركز رأس الخيمة الدولي ودائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة لمذكرة التفاهم هذه لتعزيز مفهوم التعاون القائم بين الجهات الحكومية المختلفة والتي تعمل لتحقيق هدف مشترك يصب في مصلحة العملاء ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بإمارة رأس الخيمة.

– انتهى –

عن مركز رأس الخيمة الدولي:

يُعد مركز رأس الخيمة الدولي (RAKICC) بمثابة سلطة لتسجيل الشركات العاملة في رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويمثل المركز اتحاداً بين اثنتين من الهيئات المسجلة في رأس الخيمة، هما: هيئة الشركات الدولية في رأس الخيمة (التي كانت تمثل سابقاً جزءاً من هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة)، وهيئة الشركات الخارجية في رأس الخيمة (التي كانت تمثل سابقاً جزءاً من هيئة رأس الخيمة للاستثمار). وقد تأسس مركز رأس الخيمة الدولي بموجب المرسوم رقم 12 لسنة 2015، وتعديلاته الصادرة بموجب المرسوم رقم 4 لسنة 2016.

ويتولى مركز رأس الخيمة الدولي عمليات تسجيل الشركات الدولية ودمجها، وكذلك تقديم سلسلة كاملة من خدمات التسجيل المرتبطة بأنشطة تلك الشركات. والمركز عبارة عن سلطة حديثة وعالمية لتسجيل الشركات وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات المعمول بها في مجال تأسيس الشركات الدولية. ويعتزم مركز رأس الخيمة الدولي احتلال الصدارة في قطاع تقديم خدمات تأسيس الشركات الدولية، عن طريق مواصلة مساعيه الرامية إلى تطوير حزمة منتجاته التي يقدمها لعملائه باستمرار بما يتماشى مع احتياجاتهم ومتطلباتهم.

عن دائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة:

تأسست دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة بموجب المرسوم الأميري رقم 11 لسنة 1981. وفي الأول من شهر يناير 2007 وبموافقة سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي - ولي العهد ونائب الحاكم آنذاك - تم تغيير المسمى من "الدائرة الاقتصادية" لتصبح دائرة التنمية الاقتصادية وبذلك أعيدت صياغة أهداف الدائرة ومهامها لتصبح أكثر شمولاً وتفصيلاً. تقدم الدائرة العديد من الخدمات المتعلقة بإجراءات التراخيص والرقابة التجارية وحماية المستهلك في إطار سعيها لتوفير العديد من التسهيلات للمستثمرين في الإمارة. كما توفر الدائرة جملة من البيانات والإحصاءات الرسمية التي تخدم مختلف شرائح المجتمع سواء لدراسة سوق العمل والمناخ الاستثماري للإمارة أو لغرض الأبحاث العلمية المتخصصة.

وتبجيات من صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة فقد صيغت رسالة الدائرة ورؤيتها وقيمتها وأهدافها الاستراتيجية بعد تقييم الاحتياجات والطموحات المستقبلية لمختلف فئات المتعاملين. كذلك قامت الدائرة بتعريف المتعاملين باختصاصاتها وأنشطتها، من خلال استعراض هيكلها التنظيمي وإدارتها وأفرعها وطبيعة علاقتها مع شركائها ومورديها بالإضافة إلى تفعيل دور الدائرة المجتمعي بتنظيمها العديد من الفعاليات والأنشطة وهو ما يدعم قيمها وأهدافها الاستراتيجية.